

## تسوية لبنانية قصيرة الأمد لمواصلة دعم المشتقات النفطية

بيروت - شكك اقتصاديون في صمود تسوية قصيرة الأمد توصل إليها المسؤولون في لبنان للإبقاء على دعم المحروقات، في محاولة للحد من النقص الكبير في المشتقات النفطية الذي تعاني منه البلاد.

وأكد مكتب الرئيس ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب مساء السبت الماضي، عقب اجتماع مع حاكم المركزي رياض سلامة ووزير الطاقة المستقل ريمون عجر، أن المصرف المركزي سيضمن الآن قدرة وزارة الطاقة على تحديد الأسعار على أساس سعر صرف للدولار يعادل ثمانية آلاف ليرة.

وكانت مكتبة الرئيس ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب مساء السبت الماضي، عقب اجتماع مع حاكم المركزي رياض سلامة ووزير الطاقة المستقل ريمون عجر، أن المصرف المركزي سيضمن الآن قدرة وزارة الطاقة على تحديد الأسعار على أساس سعر صرف للدولار يعادل ثمانية آلاف ليرة.

ويعد ساعات من القرار استنفاق اللبنانيون الأحد على وقع زيادة جديدة في سعر البنزين 95 أوكتان بواقع 66 في المئة والمازوت (الديزل) بنحو 73 في المئة في خفض جزئي لدعم الوقود لتخفيف حدة النقص الحاد الذي يصيب البلد بالشل.

وكان المركزي قد أعلن في وقت سابق توقفه عن تمويل شراء المحروقات وفق السعر الرسمي للدولار، ما يعني فعلياً وقف الدعم وفتح الباب أمام استيرادها بحسب سعر الدولار في السوق السوداء الذي يقارب 20 ألف ليرة.

وفي أعقاب هذا الإعلان سادت حالة من الهلع بين اللبنانيين وخفضت شركات المحروقات الكميات التي يتم توزيعها، ما أدى إلى ظهور طوابير طويلة للسيارات أمام محطات الوقود بسبب إقبال الطرقات وزحمة سير خائفة.

## مسقط تمول مشاريع تنمية جديدة في قطاعي الزراعة والأسماك

مسقط - أعلن صندوق التنمية الزراعية والسمكية الأحد أن مجلس إدارة الصندوق قرر تمويل مشاريع تنمية جديدة في الزراعة والثروة السمكية والصناعات الغذائية، في أحدث خطوات الحكومة من أجل الدفع بعجلة الاقتصاد والحد من البطالة بين المواطنين.

ونكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن الصندوق الذي يرأسه وزير الشؤون الزراعية والسمكية وموارد المياه سعود بن حمود الحبسي خلال اجتماعه وافق على تمويل 12 مشروعاً بنحو مليون ريال (2.6 مليون دولار).

ومن بين هذه المشاريع 5 مشروعات في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إضافة إلى 6 مشروعات في القطاع السمكي ومشروع واحد في سلامة الغذاء.

ومن المتوقع أن تسهم هذه المشروعات في تحقيق إيرادات للصندوق وتنمية القطاعات واستدامتها وتعزيز منظومة الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل وتنوع مصادر الدخل.

وتعتبر عُمان، التي انكمش اقتصادها بواقع 4.9 في المئة خلال العام الماضي، منتجا صغيرا للنفط بمستويات لا تتجاوز 900 ألف برميل يوميا حالياً بسبب الالتزام باتفاق أوبك+، مما أثر بشدة على الموازنة



في قلب التنمية الشاملة

وأعلنت الرئاسة اللبنانية في بيان عقب اجتماع ترأسه عون وخصص لمعالجة الأزمة "الموافقة على اقتراح وزارة المالية بالطلب إلى المركزي فتح حساب مؤقت لتغطية دعم عاجل واستثنائي للمحروقات".

وأوضح البيان أن قيمة الحد الأقصى للدعم ستبلغ 225 مليون دولار لتمويل "قيمة الفرق بين سعر صرف الدولار بحسب منصة 'صيرفة' والسعر المعتمد بثمانية آلاف ليرة للدولار لشراء البنزين والمازوت والغاز المنزلي وصيانة معامل الكهرباء إلى غاية نهاية شهر سبتمبر المقبل".

ومن المتوقع أن تصدر وزارة الطاقة والمياه جدولاً بالأسعار الجديدة للوقود فور صدور هذا القرار.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى الخبير الاقتصادي اللبناني نسيب غبريل قوله إن "الاتفاق هو تسوية تهدف إلى حث الشركات المستوردة للمحروقات على توزيع المزيد من مخزونها وتقليص النقص الحاد في السوق".

وأضاف كبير الاقتصاديين لدى بنك بيبلس "لكن هذا لن يحل المشكلة"، لافتاً إلى أن "الحل هو بالرفع الكامل للدعم. هذا سيؤدي إلى اختفاء الطوابير الطويلة للسيارات أمام محطات الوقود ووقف التهريب".

ولا يزال السعر الرسمي للدولار محسداً عند 1507 ليرات، لكن العملة اللبنانية فقدت أكثر من تسعين في المئة من قيمتها في السوق السوداء.

وحافظ المركزي لسنوات بتزويد مستوردي النفط بالدولار بسعر 3900 ليرة بينما تنص وزارة الطاقة جدولاً بأسعار بالمحروقات وفق هذا السعر.

## القاهرة - تخوض القاهرة تجربة جديدة على غرار طرح شركة أرامكو السعودية بالبورصة المحلية (تداول) بعد عزمها طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة المصرية.

وتأتي الخطوة لتعزز من قوة السوق إقليمياً، والمنافسة على اقتناص المرتبة الثانية كأكبر الأسواق في المنطقة بعد السعودية، فضلاً عن العودة دولياً عقب تذييلها ترتيب الدول العربية على مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة.

وتسعى مصر لإنقاذ البورصة بوصفها إحدى الأدوات التمويلية المتاحة أمام الشركات عبر طرح حصة من أسهمها في السوق الثانوية أو طرح أدوات مالية متنوعة لجني سيولة نقدية تعزز توسعاتها الرأسمالية.

وتعمل الحكومة على البورصة في طرح شركة العاصمة الإدارية التي تصل أصولها إلى 384.6 مليار دولار، وسيولتها وملاعتها المالية تقدر بنحو 6.4 مليار دولار، خاصة بعد تاجيل طرح الشركات الحكومية لأكثر من ثلاثة أعوام.

وتوقع أحمد زكي عابدين رئيس شركة العاصمة الإدارية الجديدة في تصريحات إعلامية إتمام طرح نسبة من أسهم الشركة في البورصة منتصف العام المقبل، وسوف يكون الأكبر في تاريخ بورصة مصر.

وبعد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ نوفمبر 2016 وحصولها على قرض بقيمة 12 مليار دولار، على 6 شرائح مالية، كان لزاماً على الدولة أن تنفذ النصف الآخر من الإصلاح ولا يقتصر ذلك على قرض الصندوق فقط لدعم الموازنة وسد عجزها، لذلك تمنح الحكومة التسهيلات للقطاع الخاص وتطرح شركاتها للتخارج.

وقال ياسر عمارة خبير أسواق المال لـ"العرب" إن "طرح العاصمة الإدارية في بورصة مصر فرصة لانضمام مصر إلى المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة مثل مؤشر فوتسي العالمي للأسواق الناشئة، ومؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (أم.أس.سي. أي)، لأن الإدراج عليها أحد أدوات جذب الاستثمار والنقد الأجنبي".

وتراهن بورصة مصر على الانضمام إلى مؤشر فوتسي العالمي للأسواق



ترقية البورصة هدف على رادار الحكومة

## طرح العاصمة الإدارية في البورصة يعزز عودة مصر إلى المؤشرات العالمية القاهرة تخوض تجربة أرامكو في تمويل المشروعات الكبرى

سوق المال تشغل حيزاً كبيراً من تفكير رئيس الدولة.

ومن المؤكد أن يجد طرح الجديد اهتماماً كبيراً ومرونة من جانب الحكومة وكافة الجهات المعنية بأسواق المال، ليس على غرار طرح الشركات الحكومية الذي لم تنجح الحكومة في تعديله في الفترة الماضية.

ولفت سعيد لـ"العرب" إلى أن قيمة الطرح لا يمكن أن تستوعبه السوق حالياً، ولكن يجب أن يتم تأهيل السوق خلال عام أو أكثر من الآن على رفع قيمة التداولات حيث لا تقل عن 200 مليون دولار في الجلسة الواحدة.

ويعد القطاع العقاري الذي سترجع به شركة العاصمة الإدارية من أسوأ القطاعات أداءً في بورصة مصر، لأنه لا يعبر عن أداء الشركات الكبرى المرحبة فيه، مثل مجموعة طلعت مصطفي وتبلغ قيمتها السوقية 897.4 مليون دولار فقط مقارنة بالأصول التي تمتلكها، بجانب شركات كبرى أخرى مثل مدينة نصر للإسكان ومصر الجديدة للإسكان والتعمير، فضلاً عن الأداء السلبي لأسهم تلك الشركات.

ويطلب طرح الشركة الجديدة ترويجاً كبيراً بالأسواق الخليجية والأجنبية، وأن يتزامن مع ذلك ارتفاع مؤشرات البورصة وتحسن قيم التداولات، وعودة برنامج الطروحات الحكومية، وأن تتضاعف القيمة السوقية 3 مرات عن قيمتها الحالية لاستيعاب طرح العاصمة الإدارية.

وطالب إيهاب سعيد عضو مجلس إدارة البورصة المصرية السابق في تصريح لـ"العرب" بضرورة تحديد جدول زمني لطرح الشركات الحكومية في البورصة بما فيها العاصمة الإدارية، وتشكيل مجلس أعلى للطروحات الحكومية برئاسة رئيس الجمهورية لإزالة مخاوف المسؤولين وحينها تضمن الجدية والسرعة في التنفيذ بأعلى مستوى.

ويستعد صندوق مصر السيادي لطرح أسهم أول شركتين مملوكتين لجهاز الخدمة الوطنية في البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة، وفق خطة تستهدف طرح أسهم عشر شركات في سوق المال.

وأوضح إيهاب سعيد أن شركة العاصمة الإدارية غير جاهزة لل طرح الآن، لكن هناك العديد من الشركات الحكومية يمكن البدء بها لتكون نواة لشركات أخرى سواء التابعة للقوات المسلحة أو قطاع الأعمال العام، ما يعزز من عمق السوق وتضارح الدولة من النشاط الاقتصادي وفتح آفاق كبيرة للقطاع الخاص.

ووافق البرلمان المصري في أواخر يونيو الماضي على مشروع قانون مقدم من الحكومة بإصدار قانون الصكوك السيادية لتمويل المشروعات الاستثمارية والاقتصادية والتنمية المستدامة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة للدولة، ونص على أن مالك الصك لا يمتلك حصة في الأصول وله عائد مقطوع أو منسوب إلى قيمة الصك.

ويؤدى الطرح إلى زيادة عمق البورصة عبر توافر فرص استثمارية كبرى، ولكن ينبغي أن يتزامن مع ذلك توسعة السوق من خلال طرح عدد أكبر من الشركات.

وتراجع الوزن النسبي للبورصة المصرية على مؤشر مورغان ستانلي خلال المراجعة الأخيرة في مايو الماضي بعد خفض الوزن النسبي لسهم البنك التجاري الدولي الأكبر وزناً بمؤشر السوق المصرية.

وتوقع عمارة في تصريح لـ"العرب" طرح 5 إلى 10 في المئة من قيمة شركة العاصمة الإدارية، ما يرفع قيمة البورصة بكامل قيمة الشركة، لأنها تمثل قيمة مجموع رؤوس أموال الشركات المقيدة وليست قيمة الأسهم التي تم طرحها للتداول.

وتصل قيمة بورصة مصر حالياً إلى نحو 44.5 مليار دولار، ما يشير إلى أن تلك القيمة ستتجاوز 256.5 مليار دولار حال طرح العاصمة الإدارية، ومن ثم حجم رأسمال البورصة سيمثل أكثر من 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد والمقدر بنحو 416.5 مليار دولار تقريباً.

ويقاس رضاء الدول ومدى قابليتها للتعامل مع المؤسسات الدولية بما تمثله نسبة سوق المال من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير عمارة إلى أن الطرح الجديد يجذب شريحة جديدة من كبار المستثمرين الأجانب للتعامل في البورصة المصرية، لاسيما صناديق الاستثمار والمعاشرات الكبرى، ومن ثم اندماج السوق ضمن الأسواق العالمية ومناستها لجذب المستثمرين.

وتتمتع فؤائد الطرح على الأدوات المالية الجديدة التي قدمتها الحكومة المصرية وفي مقدمتها الصكوك السيادية، إذ أن دخول كبار الأجانب إلى السوق المصرية فرصة لجذبهم إلى الاستثمار في هذه الصكوك، وخفض تكلفة الديون، لأن قوة سوق المال تمنح قوة تفاوضية لخفض سعر الفائدة على الديون، ولا يتم اللجوء إلى توسيع قاعدة الملكية للشركات عبر زيادة رؤوس الأموال.

ويشير عمارة إلى أن الطرح الجديد يجذب شريحة جديدة من كبار المستثمرين الأجانب للتعامل في البورصة المصرية، لاسيما صناديق الاستثمار والمعاشرات الكبرى، ومن ثم اندماج السوق ضمن الأسواق العالمية ومناستها لجذب المستثمرين.

وتتمتع فؤائد الطرح على الأدوات المالية الجديدة التي قدمتها الحكومة المصرية وفي مقدمتها الصكوك السيادية، إذ أن دخول كبار الأجانب إلى السوق المصرية فرصة لجذبهم إلى الاستثمار في هذه الصكوك، وخفض تكلفة الديون، لأن قوة سوق المال تمنح قوة تفاوضية لخفض سعر الفائدة على الديون، ولا يتم اللجوء إلى توسيع قاعدة الملكية للشركات عبر زيادة رؤوس الأموال.

ياسر عمارة  
فرصة قوية لجذب  
صناديق الاستثمار  
والمعاشرات الأجنبية

محمد سعيد  
ضرورة تأهيل البورصة  
وزيادة التداول إلى  
200 مليون دولار

إيهاب سعيد  
يجب تشكيل مجلس  
أعلى للطروحات الحكومية  
وتحديد جدول زمني

ويكمن التحدي الأكبر أمام طرح العاصمة الإدارية في استيعاب السوق لحجم الطرح وقيمه، لأن الحد الأدنى للقيمة المتوقعة للطرح نحو 3 مليارات دولار، وقد يواجه ذلك صعوبات في ظل ضعف السيولة، لكن يمكن التغلب على ذلك بالتعاون مع مديري طرح ذوي خبرة عالية وهم كثر في مصر.

وفي حال طرح شركة العاصمة الإدارية بالأسواق الدولية قد تزيد حصة الأجنبي في ملكية الشركة، لكن ستظل النسبة الأكبر للحكومة ولن تقل عن 70 في المئة.

وحذر مراقبون من إسناد طرح العاصمة الإدارية إلى اللجنة العليا لإدارة برنامج طرح أسهم الشركات الحكومية في البورصة، لأنها لم تستطع طرح شركات الحكومة بالسوق منذ تأسيسها قبل ثلاثة أعوام، وأرجأتها بداعي هبوط مؤشرات البورصة.

وقال محمد سعيد عضو الجمعية المصرية للمحللين الفنيين بأسواق المال إن "العاصمة الإدارية هي المشروع القومي الرئيسي للدولة، من ثم إعلان طرح شركتها في البورصة يعني أن